الشك بالسادسة فما زاد فظاهر اما بناء على احد الحكم في الخامسة وقد
الصد وفي صلاة الشك بين الاربع والخمس ركعتين جالسا وحمل على الشك
قبل الركوع فهدمهما ولو كان الشك في الركوع لحمل الاكمال والاتيان
والابطال فعلى الاول يحتاط بركعة قائما كما لو شك قبل الركوع ولو
كان في السجود او بينه وبين الركوع فالاكمال او الابطال الاكمال مطلقا او
الزعم ثانيها القاعدة الثانية لا حكم للشك مع الكثرة بنوا على ثلاث في فريضة او
نافلة فيبنى على فعل الشك فيه سواء كان عددا او فعلا فلو اتى بالشكوك
فيه في محله بطلت ان كان عمدا قطعا او ركنا على الاقوى والا فان كان سهوا
فالاقرب البطلان ولا حكم للشك مع حفظ الامام او المأموم ولا للشك
في الاحتياط او المتمم بنى على فعل ما شك فيه ولا للشك في وقوع الشك
او تعيين المشكوك فيه او تعيين المتروك الا ان يخص بين يتدارك فيأتي
بمتعلق الشك كما لو شك بين كون المنحنية واحدة او اثنتين ولو انحصر بين
مبطل وغيره فالاقرب الابطال ولا للشك في النافلة فيبني على ما يشاء في
البناء على الاقل فصل كثير مسائل يجب في الاحتياط ما يجب في الصلاة المستقلة
عدا انه لا يجب السورة مع الحمد فيه وتعين فيه الحمد على الاصح والاخفات
فيه ولا يبطله تخلل المنافي بينه وبين الصلاة على الاقوى ولو ذكر بعد تمام الميت
وان تبين النقصان سواء كان الوقت باقيا او لا ولو ذكر في اثناء احد فرجان

السهو في الوقوع

اقربهما

اقربهما الاتمام الا ان يكون قد احدث قبله فالاعادة ولو ذكرهما الاحتياط
بعد احدهما النقصان ورجع في الصحة المطابقة الا ان يكون قد فعل
ركعة من ذكر قيام ثم ذكرانها الثنتان فالاقرب اضافة ركعة لنوعي و
لو كان قد صلى ركعتين جالسا احتمل قويا ذلك ولو ذكر قبل الاحتياط
نقصانا استدرك ما لم يكن قد اتى بالمنافي ولو ذكر الامام في اثنائه امته
بنية التسلل وان كان عليه وجب على الاصح ولو احدث قبل الاجزاء للنسيان
فالاقرب الطهارة والاتيان بها ولو خرج الوقت فالاقرب الاتيان بها
والاحتياط قضاء وحينئذ يترتب على المنافي السابقة ولا فرق بين
العمد والسهو في الفوات وفيه تردد ولو وجب على المحتمي في القبلة احتياط
في جهة تيقن انها ولو ظهر انها غير القبلة سقط ولو كانت الصلاة مخيرة
الى غير القبلة كما بين التوجه والمغرب صلى الاحتياط الى القبلة ح
المقصد الخامس في القضاء ويسقط عن غير المميز والمجنون والمغمى عليه
في الاصح والحائض والمتقاء والكافر الاصلي بخلاف المرتد وان كان
عن فطرة على الاقرب وبخلاف في الممكن من الطهور فان الاقرب القضاء
ويجب على المكلف بغير من ذكر وان كان الفوات بيوم او نسيان ولو تمكن
او كان ما يزيل العقل عالما قضى والا فلا وكذا لو اكره عليه فلا قضاء وهل يستحب
قضاء النافلة الراتبة وان فاتت بعرض لم يتأكد القضاء واستحب الصدقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)